إمبريالية القرن الحادى والعشرين*

العولمة، والاستغلال الأعظم، والأزمة الأخيرة للرأسمالية

جون سميث

هذه مراجعة للكتاب التالى:

Imperialism In The Twenty First Century
Globalization, Super Exploitation, and Capitalism's Final Crisis
John Smith
Monthly Review Press
New York
2016

عن المؤلف: جون تشارلز سميث John Charles Smith

هو مناصر لتيار الفكر الاشتراكى، متابع ومحلل مدقق للتحولات التى تحدث للاقتصاد العالمى، مهتم بقضايا الشعوب المقهورة، شارك فى حملة التنديد بالحرب على العراق وما فرض عليها من عقوبات قاسية، تخصص فى الاقتصاد السياسى ويقوم بتدريسه بجامعة كنجستون بلندن.

اتخذ المؤلف من كارثة انهيار مبنى "رانا بلازا"(١) فى بنجلادش والتى عرفت "بالمذبحة الصناعية الكبرى" مدخلا لكشف الاستغلال الأعظم الذى يتعرض له عمال الصناعة هناك كما فى غيرها من دول الجنوب الذين يعملون فى الانتاج والتجميع لصالح الشركات الرأسمالية الكبرى، وكذلك لتحليل بنية الاقتصاد الرأسمالى المعولم وعلاقة رأس مال الشمال بعمالة الجنوب، وهى العلاقة التى حققت من خلالها الشركات عابرة القوميات أرباحا طائلة وفائضا للقيمة لم تشارك فيه عمالة الجنوب.

---

* مراجعة: أ.د.م. سهير صلاح الدين محمد، أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الآداب – جامعة المنيا.

(١) فى ٢٤ أبريل عام ٢٠١٣ انهار مبنى يسمى "رانا بلازا" نسبة إلى مصنع للملابس الجاهزة فى بنجلاديش يحمل نفس الاسم، مما أسفر عن مقتل ١١٣٣ عاملا واصابة ٢٥٠٠ آخرين. ومما زاد من حجم الكارثة أن المبنى قد ظهر به تشققات وكان هناك أمر من السلطات المحلية باخلائه وتم بالفعل غلق البنوك والمتاجر الأخرى بالمبنى، الا أن مديرى المصنع أجبروا العمال على الدخول للمبنى واستمرار عملهم، هذه الكارثة تجسد بوضوح ملامح الانتاج المعولم وطبيعة العلاقة بين رأس المال القادم من الشمال وبين عمالة الجنوب، وهذا هو محور المناقشة والتحليل فى هذا الكتاب.

عن الكتاب :

يقع الكتاب فى ٣٨٣ صفحة، نال جائزة بول باران و بول سويزى Paul Baran & Paul Sweezy التذكارية الأولى، وهى الجائزة التى دشنت عام ٢٠١٤ تقديرا للاسهامات العلمية التى قدمها كلاهما بالتعاون مع هارى ماجدوف Harry Magdoff وذلك لدعم وتشجيع الدراسات والكتابات فى مجال الاقتصاد السياسى للإمبريالية. وقد قدم هؤلاء تحليلا تاريخيا متعمقا للتراكم الذى حدث فى اطار الرأسمالية الاحتكارية حتى تحولت إلى نظام عالمى للاستغلال. وقد ساعد مجهودهم الجماعى – مع آخرين – على تكوين تيار للفكر الاشتراكى تتزايد اهميته على المستوى العالمى. كما أسهموا فى تأسيس مجلة "المراجعة الشهرية Monthly Review" التى صدرت عام ١٩٤٩ فى نيويورك.

أما الإمبريالية – كما وردت فى هذا الكتاب – بجوهرها الاقتصادى فتعنى الاستغلال الاعظم لعمالة الجنوب الوفيرة والرخيصة من خلال الانتاج المعولم الذى تقوده شركات الشمال الكبرى عابرة القوميات، هذا التحول فى الانتاج أدى إلى العديد من السلبيات رصدها المؤلف فى تحليلاته، كما أنه أوجد الظروف والبيئة الخصبة لنشوء أزمة عالمية يرى أنها مستمرة ولا طريق لتجنبها،" فكل الطرق تؤدى إلى أزمة" كما عنون سميث فصله الأخير، فالكتاب يكشف اللاتوازن العالمى والاستغلال الفائق لجنوب العالم ويرصد التغيرات الهامة فى الرأسمالية فى حقبة الليبرالية الجديدة ويقدم تحليلا متعمقا للتغير المعولم للانتاج الذى يعد أحد أهم معالمها فى القرن الحادى والعشرين.

وظف سميث مصطلح "المراجحة العمالية العالمية" أو استبدال العمالة على المستوى العالمى Global Labor Arbitrage كبديل لمصطلح "التبادل غير المتكافئ unequal Exchange" وحلل الكيفية التى من خلالها تنتقل القيمة من عمال الجنوب ذوى الأجور المنخفضة قليلى التكلفة والذين يشغلون القاع فى سلسلة القيمة إلى هؤلاء الذين يشغلون قمتها، وهو يرى أن هذا المصطلح أكثر دقة وفائدة. ووفقا للمؤلف فان هذا المصطلح قد صاغه ستيفن روتش Stephen Roach والذى شرحه فى اطار أن أجور العمالة فى الدول المتقدمة تشغل النسبة الأكبر من تكلفة العملية الانتاجية، وفى ذات الوقت تمثل أجور العمال فى الصين والهند ما يتراوح بين ١٠–٢٥% من أجور العمالة المماثلة فى الدول المتقدمة، ومن ثم فإن التوجه الخارجى عبر البحار حيث العمالة منخفضة الأجر أصبح بمثابة طوق النجاة للشركات الرأسمالية. ومن المحللين الاقتصاديين الذين أسهموا فى نشر

هذا المصطلح أيضا تشارلز والين Charles Whalen حيث جاء باحدى دراساته أن العامل الأمريكى الذى يتقاضى ٢١ دولار فى الساعة يمكن استبداله بعامل صينى لا يتجاوز أجره ٦٤ سنتا فى الساعة.

فصول الكتاب :

يقع الكتاب فى عشرة فصول: يتناول الفصل الأول ثلاثة نماذج من السلع المعولمة الأكثر انتشارا على مستوى العالم* ويوضح تفصيلا كيف أدت عولمة انتاجها إلى تحقيق مكاسب كبرى وتعظيم أرباح الشركات عابرة القارات، ويناقش العلاقات الاجتماعية المرتبطة بذلك.

والفصل الثانى يحلل التحول الهام للعولمة فى حقبة الليبرالية الجديدة حيث يتناول عولمة عمليات الانتاج والعوامل الدافعة له والتى تتلخص فى تعطش رأسماليي الشمال للعمالة الوفيرة منخفضة الأجور فى الجنوب.

ويأتى الفصل الثالث ليحلل البنية الخاصة للتجارة العالمية فى هذه المرحلة. فشركات الشمال تتنافس مع بعضها البعض ويعتمد نجاحها على قدرتها على خفض تكاليف الانتاج من خلال الاستعانة بالعمالة الرخيصة. كما تتنافس شركات الجنوب مع بعضها البعض أيضا وتسعى جميعها للحصول على الأفضلية النسبية وهى العمال المتعطلين عن العمل ويحتاجون اليه بشدة. أما العلاقات بين الشركات الأم فى الشمال وفروعها المحلية فى الجنوب فهى علاقات تكاملية وان كانت غير متكافئة إلى حد كبير، فالاطار العام الذى يحكم التجارة الدولية فى ظل عولمة الانتاج هو تنافس بين الشمال والشمال وتنافس بين الجنوب والجنوب، مع غياب للمنافسة بين شركات الشمال والجنوب، كما يحلل هذا الفصل أيضا التناقض بين زيادة دور الدول الأقل أجرا فى تصنيع السلع المعولمة وتضاؤل نصيبها من القيمة المضافة لهذا التصنيع.

أما الفصل الرابع فيفحص الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تدفع عمالة الجنوب لبيع قوة عملها باقل من قيمتها الحقيقية آخذا فى الاعتبار البطالة البنائية فى هذه الدول وكذلك القمع العنيف للحركات العمالية. كما يرصد هذا الفصل التدفق الهائل للمرأة للعمل فى التصنيع بصفة خاصة.

* هذه السلع هى التيشيرت، التليفون الجوال (آى فون)، وكوب القهوة.

وفى الفصل الخامس يحلل جون سميث اتجاهات الأجر المعولم فى حقبة الليبرالية الجديدة موجها الاهتمام نحو ثلاث نقاط: الفروق بين الأجور على مستوى العالم، وتزايد اللامساواة فى الأجور داخل الدول، والتراجع المستمر لنصيب العمالة من الدخل القومى فى كل من الدول الغنية والفقيرة على السواء. فالرأسمالية غير قادرة على اشباع الحد الأدنى من احتياجات نسبة كبيرة من العمالة فى دول الشمال والغالبية العظمى منهم فى دول الجنوب. ويولى المؤلف أهمية خاصة لهذه المسألة التى اعتبرها ملمحا أساسيا للاقتصاد العالمى الآن يؤدى إلى اتجاه العالم نحو تزايد اللامساواة الاجتماعية بسرعة أكبر.

وجدير بالذكر أن سميث قام فى الفصول السابقة بتحليل كم ضخم من المعطيات الإمبيريقية المتعلقة بأبعاد عديدة لتحول الانتاج والمنتجين خلال حقبة الليبرالية الجديدة. وبدءا من الفصل السادس يتحول إلى تقديم رؤية تنظيرية للمعطيات السابقة فى ضوء نظرية القيمة عند ماركس ونظرية التبعية التى اهتمت بتحليل التبادل غير المتكافئ بين دول العالم الأول والعالم الثالث فى الستينيات والسبعينيات وكيف أدى ذلك إلى نقل الثروة إلى دول العالم الاول. كما اشار إلى نظرية سمير أمين عن الإمبريالية، وقدم تحليلا متعمقا لمفهوم التبادل غير المتكافئ وأرجعه إلى كل من رول بريبش Raul Prebisch وهانز سنجر Hanz Singer حيث يتفقان على أن شروط التجارة المجحفة بين مصدرى المواد والمنتجات الأولية وبين مصدرى السلع المصنعة أدت إلى تقليل الميزة التنافسية للمواد الاولية والدول المصدرة لها وإلى استمرار تخلفها وزيادة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وهذا نابع من البناء غير المتكافئ للاقتصاد المعولم، وهو أحد معالم الإمبريالية الجديدة.

كذلك اهتم سميث برؤية ديفيد هارفى David Harvy واعتبره أحد المنظرين الماركسيين البارزين والذى نشر سلسلة من الكتب القوية عن نظرية ماركس للقيمة والليبرالية الجديدة الا أنه انتقده لتجاهله العلاقة بين رأس المال والعمل وتحويل فائض القيمة من خلال عولمة الإنتاج وإنتقاله إلى الدول متدنية الأجور.

ويختتم سميث كتابه بتحليل الأزمة المالية العالمية وكيف تحولت من أزمة مالية فى بنوك الولايات المتحدة إلى أزمة اقتصادية عالمية، مبينا أن فهم الانتاج المعولم هو أمر ضرورى لفهمها، بل ان الانتاج المعولم ذاته يعد استجابة لأزمة الركود التى حدثت فى السبعينيات. فالأزمات المالية والاقتصادية تتجذر فى طبيعة الانتاج الرأسمالى وهى نتيجة حتمية للتناقضات الكامنة فى قلب هذا الانتاج المعولم. وينتهى هذا الفصل إلى أن الأزمة تطل برأسها من جديد ولا مفر منها وسوف تقود إلى حروب وثورات.

إذن فالموضوع الأساسى لهذا الكتاب هو العلاقة بين رأس المال والعمل والعمالة وتطورها إبان حقبة الليبرالية الجديدة. فمع نهاية القرن العشرين ساد العالم تيار جارف لما يعرف بعولمة الإنتاج وما ترتب على ذلك من تحويل فائض القيمة الناتج عن تشغيل العمالة منخفضة الأجور فى الجنوب إلى دول الشمال، وتم ذلك من خلال طريقين: أولهما هجرة العمالة وما فرض عليها من قيود شديدة وثانيهما هجرة الإنتاج والاستعانة بمصادر خارجية من خلال التوسع الهائل والقوة المتزايدة للشركات عابرة القوميات خاصة الأمريكية واليابانية. ومع خفض التعريفات الجمركية شهد العالم تدفقا هائلا لرأس المال وانتقاله عبر الحدود إلى دول الجنوب. ويقدر الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) أن حوالى ٨٠% من التجارة العالمية يرتبط بشبكات الإنتاج العالمية لهذه الشركات إما كاستثمار مباشر أو من خلال ما يعرف بعلاقة اليد الطولى أو الذراع الممتد arm's length بين الشركات الأم فى الشمال والفروع التابعة لها فى الاقتصاديات الناشئة. ولعل ذلك ما يفسر الزيادة الكبيرة فى أعداد عمال الصناعة فى الدول الاقل نموا. ففى عام ٢٠١٠ كان ٧٩% (٤٥١ مليون عامل) من اجمالى عمال الصناعة يعيشون فى أقاليم أقل نموا، بينما كانت هذه النسبة ٣٤% فقط عام ١٩٥٠، و ٥٣% عام ١٩٨٠. أما النسبة الباقية (٢١%) فقط من عمال الصناعة فيعيشون فى دول الشمال.

عولمة الإنتاج وفائض القيمة:

أدت عولمة الانتاج إلى زيادة فائض القيمة المحقق من خلال العمالة الأقل أجرا، ففى المراحل الأولى للرأسمالية تحقق فائض القيمة المطلق من خلال إطالة ساعات العمل بما يفوق القدرة البدنية على التحمل. ومع التقدم التكنولوجى قلت الفترة الزمنية المطلوبة لانتاج السلع فتحقق فائض القيمة النسبى. ومع مرحلة الليبرالية الجديدة أصبح الشكل السائد للعلاقة بين رأس المال والعمل هو عولمة الانتاج حيث خفض قيمة قوة العمل فى دول الجنوب وزيادة اعتماد شركات الشمال الكبرى على فائض القيمة المحقق فى الدول الأقل أجرا. وهذا هو الشكل الثالث من تنامى فائض القيمة. فالقيمة يتم تحويلها من القائمين بعملية الإنتاج – وهم قليلو التكلفة أصحاب الأجور المنخفضة والذين يشغلون القاع فى سلسلة القيمة value-chain إلى من يحتلون قمة هذه السلسلة. وهذا يمثل أعلى درجات الاستغلال أو كما أطلق عليه سميث "الاستغلال الأعظم" super exploitation حيث تسيطر الطبقة الرأسمالية على

النصيب الأكبر من ثروة العالم كما لم يحدث من قبل. وفى إطار استبدال العمالة على المستوى العالمى والاستغلال الأعظم والخفض المتعمد لقيمة قوة العمل زاد الشكل الثالث من فائض القيمة وأصبح هو الإطار السائد الآن لعلاقة رأس المال بالعمل والعمالة.

وشرحا وتأكيدا لهذه العلاقة يقدم المؤلف تحليلا تفصيليا مدعوما بالمعطيات الإمبيريقية للعلاقات الاجتماعية المرتبطة بإنتاج ثلاث سلع هى نماذج للمنتجات المعولمة وما تتضمنه هذه العلاقات من تناقضات ومفارقات هامة، وأوضح من خلال ذلك كيف أدى انتاج هذه السلع إلى تدفق هائل للأموال من دول الجنوب إلى المقرات المركزية للشركات الكبرى فى الشمال فى صورة أرباح ومكاسب عظمى تمثل الفرق بين تكلفة الإنتاج المنخفضة فى دول متدنية الأجور وبين سعر البيع بالتجزئة فى دول الشمال. وبناء على الشواهد الإمبيريقية قدر سميث هذه الأرباح بما يفوق نسبة ٥٠% وبما يعظم أرباح هذه الشركات ويؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى لبلادهم. فالقيمة المضافة تعود على دول الشمال التى تبيع ما ينتجه عمال الجنوب، أى أن العمالة الرخيصة تخلق ثروة (قيمة) تفوق كثيرا ما تحصل عليه من أجر وتستقبل نصيب ضئيل للغاية من القيمة النهائية، وهذا هو الاستغلال الأعظم.

ولنأخذ هنا نموذجا واحدا من النماذج الثلاثة التى درسها سميث وهو "كوب القهوة" ونلخص المعطيات الإمبيريقية التى توصل اليها فى هذا الصدد. فغالبية البن الذى يتناوله العالم بعد عمليات تصنيعه يُزرع فى مزارع عائلية فى البرازيل وبعض دول جنوب افريقيا حيث تحتاج زراعة وحصاد حبوب البن الخام إلى عمالة كثيفة. ويقدر عدد المزارعين بحوالى ٢٥ مليون مزارع وأسرهم، بينما لا يتجاوز عدد الشركات العالمية المهيمنة على تجارة البن فى العالم أربع شركات فقط فى أمريكا وأوربا. وقد أدى هذا الاحتكار إلى الزيادة المضطردة فى سعر كوب القهوة والذى يزيد عن القيمة الفعلية لتكلفة محتوياته بنسبة تصل إلى ٩٠٠%. غير أن المزارعين الذين ينتجون حبوب البن الخام لا يحصلون الا على أقل من ٣% من سعر التجزئة النهائى، أما باقى المكاسب فتذهب إلى الشركات المهيمنة على تجارة البن. وتشير الاحصاءات إلى أنه فى عام ٢٠٠٩ أضافت عملية تصنيع البن وتسويقه ٣١ مليار دولار للناتج المحلى الإجمالى لأكثر تسع دول مستوردة للبن وبما يزيد على ضعف ما كسبته كل الدول المنتجة لحبوب البن الخام من وراء عمليات زراعته وتصديره. وينطبق هذا الأمر على الملابس الجاهزة (التيشيرت) التى يتم تصنيعها فى البنجلاديش وتباع فى دول الشمال. فالقطعة الواحدة تباع فى متاجر التجزئة مقابل ٤,٩٥ يورو (فى المتوسط): يحصل

صاحب المصنع فى بنجلاديش على ١,٣٥ يورو فقط أي ما يوازى ٢٨% من سعر البيع النهائي يتم من خلالها تغطية تكاليف استيراد القطن الخام وتكلفة النقل البحرى وأجور العمال وموردى المدخلات والخدمات الضرورية وكذلك مستحقات الحكومة. بينما يذهب المبلغ المتبقى (٣,٦٠ يورو) إلى دول الشمال التى يطرح المنتج فى أسواقها من خلال ما تفرضه من ضرائب، ويشارك فيه أيضا فئات مختلفة من أصحاب متاجر وعاملى خدمات. أى أن تصنيع الملابس فى بنجلاديش (انتاج معولم) هو مصدر هام للدخل والربح للحكومات وللعديد من الفئات المجتمعية فى دول الشمال. وينطبق هذا الأمر على النموذج الثالث للسلع المعولمة التى اوردها المؤلف. **فهناك – اذن – تناقض بين زيادة دور الدول منخفضة الأجر فى انتاج السلع المعولمة وتضاؤل نصيبها من القيمة المضافة. فتحليل العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالنماذج الثلاثة للسلع المعولمة أفرز تناقضات ومفارقات هامة يرى سميث أنها تحتاج إلى مزيد من التحليل قبل أن تشكل نظرية عن أحدث مراحل التطور الامبريالى للرأسمالية.**

خدعة مفهوم الناتج المحلى الإجمالى :

يرى سميث أن مفهوم الناتج المحلى الإجمالى مضلل، والتضليل هنا يكمن فى أن ما يقيسه من إنتاج سلع وخدمات ليس محليا أو داخليا وإنما هو جزء من الإنتاج المعولم. ويشرح ذلك فى ضوء التناقضات الصارخة التى كشف النقاب عنها التحليل الخاص بالسلع المعولمة حيث ينتج أغلبها أو كلها فى دول منخفضة الأجور والدخول وتستهلك كلها أو أغلبها فى دول الشمال. ولما كانت هذه الدول تفرض ضرائب على أى منتج يتم بيعه فى محلات التجزئة، إلى جانب أن هناك خدمات أخرى مرتبطة بعملية بيع السلع النهائية فان ذلك يؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى فى دول الشمال. فهو إذن لا يقيس ما ينتج داخليا من خلال الشركات العاملة فى اقتصاد قومى ما وانما يقيس ذلك الجزء من الإنتاج المعولم الذى تنتجه دول الجنوب لصالح الشركات الكبرى فى الشمال، ومن ثم فهو لا يكشف علاقات الاستغلال بين طرفى العملية الإنتاجية، والاحصاءات الصادرة عنه تتجاهل القيمة التى يضيفها عمال الجنوب أثناء عملية الإنتاج المعولم، وفى المقابل فإن "تحليل سلسلة القيمة" value-chain analysis يعد أكثر دقة لأنه طريقة ومدخل لحساب القيمة التى تضاف

لأية سلعة أو خدمة فى جميع مراحل إنتاجها بدءا من كونها مدخلات حتى يتم تحويلها إلى منتج نهائى يتم استهلاكه. فهذه الطريقة تشمل كل الأنشطة التى تتضمنها جميع مراحل عملية الإنتاج وكذلك العلاقات بين جميع الأطراف المشاركة فى عملية الإنتاج والتوزيع وحتى وصول المنتج النهائى للمستهلك.

هل تمايز الأجور بين عمال الشمال والجنوب هو انعكاس للفروق فى الإنتاجية؟

يرى المؤلف أن هذه أكذوبة أخرى روج لها الاقتصاديون الكلاسيكيون فى محاولة للتعتيم على عملية الاستغلال التى يتعرض لها عمال الجنوب. وقد ساق من الدلائل ما يدحض هذه الرؤية من خلال المقابلات التى أجراها مع عمال الملابس الجاهزة فى بنجلاديش. فتمايز الأجور يعكس فقط الفروق القائمة فى درجة الاستغلال، بل ان عولمة الإنتاج وتحوله إلى الجنوب هو فى حد ذاته يدحض هذه الرؤية، فاذا كان عمال الجنوب من أصحاب الإنتاجية المنخفضة فلماذا انتقلت اليهم الشركات الكبرى واعتمدت عليهم فى انتاج وتجميع منتجاتهم؟! لقد كشف تحليل سميث للعلاقات المرتبطة بالسلع الثلاث المعولمة عن الدور الرئيسى الذى يلعبه التفاوت الكبير فى الأجور بين دول العالم فى صياغة وتشكيل التحول المعولم للإنتاج فى حقبة الليبرالية الجديدة وأن هذا التفاوت هو انعكاس للفروق القائمة بينها فى درجة الاستغلال.

هل التقارب بين اقتصاديات دول الشمال والجنوب يؤدى إلى تلاشى الفروق فى أجور العمالة؟

هذه أكذوبة ثالثة. وقد ساق المؤلف فى ثنايا الكتاب وقائع خاصة بالأجور تدحض هذه الرؤية، منها على سبيل المثال أن فاتورة الأجور فى شركة آبل الأم فى الولايات المتحدة هى (٧١٩ مليون دولار) موزعة على ١٣,٩٢٠ عاملا، بينما فاتورة أجور العمال فى الشركة التى تقوم بانتاج وتجميع منتجات الشركة ذاتها فى الصين لا تتجاوز (١٩ مليون دولار) موزعة على ١٢,٢٥٠ عاملا. أى أن التقارب بين الشمال والجنوب والذى تمثل هنا فى عولمة الانتاج لم يؤد إلى تلاشى الفروق فى أجور العمالة، بل على العكس من ذلك أدى إلى تزايد وتعميق الفروق بينهما.

حتمية الحل الاشتراكى :

فى مواجهة كافة التناقضات التى أفرزتها الرأسمالية فى حقبة الليبرالية الجديدة والتى رصدها المؤلف، وفى اطار نقل فائض القيمة ممن يستحق إلى دول الشمال، واستنزاف جهود عمال الجنوب وخفض قيمة قوة عملهم، وتزايد اللامساوة وتركز الثروات وارتفاع درجات الاستغلال حتى وصولنا إلى الاستغلال الأعظم، والتوسع والنفوذ الهائل للشركات عابرة القوميات وهيمنتها على الاقتصاد العالمى ... فى اطار ذلك وفى مواجهته لا يرى سميث سبيلا سوى الطريق الاشتراكى، فالحل الاشتراكى أصبح حتميا كطوق النجاة الوحيد المتاح لشعوب ودول الجنوب.

رؤية نقدية :

الكتاب يفحص العلاقة بين دول المركز الرأسمالية ودول الجنوب فى عصر الليبرالية الجديدة ويوضح أن إمبريالية اليوم ذات طابع اقتصادى تقوم على استغلال عمالة الجنوب من خلال المراجحة واستبدال العمالة على المستوى العالمى ونقل فائض القيمة. قدم الكتاب تحليلا هاما للتغير المعولم للإنتاج وهو أمر ضرورى لفهم الرأسمالية المعاصرة، وقدم المؤلف تنظيرا قويا للشكل المعاصر للإمبريالية. فنحن أمام جهد علمى تحليلى كبير استحق عليه الحصول على جائزة بول باران وبول سويزى، وهى جائزة تمنح للأعمال المتميزة المتفردة المتعلقة بالإمبريالية.

كشف الكتاب عن تناقضات هامة فى بنية الاقتصاد العالمى فى الحقبة الراهنة والتى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

- تناقض بين زيادة دور الدول المنتجة للسلع المعولمة وبين تضاؤل نصيبها من القيمة المضافة.
- حركة رأس المال وإنتقاله عبر الحدود دون أية قيود، وفى ذات الوقت وضع قيود شديدة على حركة العمال عبر ذات الحدود، أى الحرية المطلقة لحركة المال وتقييد حركة البشر.
- زيادة دور العمالة فى الانتاج وتناقص نصيبها من الدخل القومى.
- التفاوت فى أجور العمالة بين كل من الشمال والجنوب رغم عدم تمايز انتاجيتهم.

- التناقض بين تزايد الثروات وتزايد الفقر واللامساواة.
- التناقض بين تزايد التراكم الرأسمالى وبين زيادة الأزمات الاقتصادية العالمية.

هذه التناقضات وغيرها من الإشكاليات والقضايا التى طرحها الكتاب تفتح الباب واسعا لمزيد من الدراسة والبحث.

غير أن الكتاب احتوى على تفاصيل كثيرة ترهق القارئ كان يمكن اختصارها دون المساس بالمستوى التحليلى، كما أن هذه التفاصيل قد تبعد القارئ عن لب القضية الأساسية المطروحة للمناقشة.

ولما كان المؤلف قد وجه نقدا شديدا للماركسيين المحدثين لتجاهلهم العلاقة بين رأس المال والعمل وتحويل فائض القيمة – من خلال عولمة الإنتاج – من دول الجنوب إلى دول الشمال وأشار إلى الحاجة الملحة إلى نظرية جديدة لتفسير العلاقات الاجتماعية المتضمنة فى هذا الإنتاج المعولم، الا أنه لم يقدم هذه النظرية ولم يصل بعد إلى هذه القفزة الإبداعية.

وعلى الرغم من أنه اعتمد فى تحليله على معطيات إمبيريقية مستمدة من الواقع فانه انتهى إلى حلول غير واقعية لمواجهة طوفان الإمبريالية، فطوق النجاة الوحيد فى رأيه هو الاشتراكية، إما الاشتراكية أو البربرية ... هذه رؤية غير واقعية تتجاهل تراكمات القوة والثروة على النطاق العالمى والتى يصعب مواجهتها وتتجاهل التغيرات الجذرية التى حدثت خلال العقود الماضية وتتجاهل قوة ونفوذ الأدوات التى يوظفها الاقتصاد الإمبريالى حتى تدوم له السيطرة، وفى ذات الوقت تتجاهل سقوط وفشل التجارب الاشتراكية فى معاقلها.

فالعالم الآن مقيد بالسوق وآلياته، ورغم أنها آليات لا تحقق وحدها طموحات الشعوب فى عدالة توزيع عوائد الإنتاج الا أنه من الصعب تجاهلها أو الفرار منها. ولكن يمكن تقليمها وتهذيبها والحد من آثارها الوخيمة على الدول النامية والفقيرة من خلال ما يعرف باقتصاد السوق الاجتماعى أو من خلال ما طرحه انتونى جيدنز Antony Giddens من طريق ثالث واتخاذه اطارا مرجعيا لسياسات تهدف إلى مواءمة الاشتراكية مع عالم تعرض لتغيرات جذرية يصعب تجاهلها.